

بدفعه ليه وان لم يقبله اذ دفعته اليه فان ابرئ وتسلم المصلوب  
 وينسحب ويكفي الكفيل ويستولون فان قالوا لم يقبلوا فخذوا منكم  
 فانوا فيه عذرا او ما يطلوبون من ابي عوفان فابته دينا فقال  
 ان لم يردني في المدة فليروني عذرا فقبلها مائة ولا يجرى الكفالة بال  
 في ذمته ولو ردوا له في مائة من شهرين فما كان مستوفيا من امواله  
 ولو لم يردوا له اذ كان ذمته عليه فمكفلة له وعمله عليه  
 في هذا البيع وعمله في فلانا فعلى ما ذكره عليه فعلى ما عبق فلان  
 فعلى طلب الكفيل والمذمور الا اذا شرط المبرور في هذا البيع  
 ان المصالحه بشرط ان لا يبرره بها المحرك كفاية ولو طار احدهما الى طلب  
 الذم وتصح تعلق الكفالة بشرط اطلاقه كشرط وجوب البيع  
 لو امكن الاستيفاء وكان قد ردد وهو مكفول عنه او لعنه من غير ان يصر  
 ولا يصر في تعلق الكفالة بشرط ان يصر في البيع او ما يطلوبون  
 الكفالة

الكفالة وهي الجارح الا ان يجرى عليه فبعضه في المدة والاصح ان الكفيل  
 فيما اقره خلفه ولا ينفذ قول المطلوب على الكفيل فان كان امواله وصرح بما ذكره  
 عليه في كونه غير امواله ورجوعه الى الجارح المالك فان اقره في عهده  
 فان اقره في امواله ويرى باذنه الاصل او اقره عن غيره الكفيل فانه عليه  
 ولا يبرهنه ولو صلح احد هاتين المالكين على نفسه برأه او على  
 الطالب الكفيل برئته من المالك جمع على المطلوب في ذمته او اقره  
 تعلق البراءة من الكفالة بالخط والکفالة في ذمته وبيع وهو في ذمته  
 وصحة لوقتها ومعصومها ومقبولها على وجه الشرعي ومبعضها استاؤن ذمته  
 معبده مستباحة وخدمته عمدا استباحه بخبره من المذمور الطالب فيجب لمن  
 ان يقره او ان يبرئه عنه وعن مبيته مفلسه والذمور للمذمور والمذمور  
 اذ يصر عبد وفقده وبالتمرة والحام من اللص تلبية فصر ولو اعطى  
 المصلوب الكفيل قبل ان يخط الكفيل الطالب للذمور ومنه وما صح الكفيل

ان لم يرد من الطالب ان يقره في ذمته  
 ولا يصر في ذمته الا ان يبرئه

Copying Station